التعليم وعلاقته بسوق العمل في الاقتصاد اليمني المشكلة والسياسات

د. أحمد محمد أحمد مقبل *

SUMMARY

The problem of study lies in keeping abstract with the education curriculum in the Republic Of Yemen for the changes of labor market, and objectives and programs of the socio-economic plans. This explains the fault in the rise of education loss (failure and steal away) that flows towards the labor market. This appears through the educational schedule of the workers where non-skilled labor forms 84% of the total working forces. This does not conform with the needs of labor market. As the backwardness of educational system contributed to the rise to unemployment average among graduates where the educational skeleton of the unemployment indicates to the spread of unemployment among graduates in the theoretical specialties.

In the light of this, the study aims to show the role of education as an inlet to economical development through the perusal of the educational reality in the republic of Yemen through the policies and procedure fixed in the first five years plan (1996-2000) for the reformation of the educational sector and difficulties facing this process and the effect of these policies on the labor market.

* قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة عدن - اليمن

المقدمـــــة

إن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية ، يرتبط أساساً بزيادة الإنتاج والإنتاجية والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة والقدرة على مواجهة المتغيرات العالمية في ظل المنافسة التي أفرزتها العولمة .

وإذا كانت التنمية الاقتصادية تعد شرطاً أساسياً للتنمية البشرية ، إلا أنه سيظل ناقصاً إذا لم تستطع التنمية البشرية ، تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع .

إن التنمية البشرية ،هى تنمية البشر من خلال تحسين قدراتهم الإنتاجية، وبواسطة البشر بما توفره من توسيع خياراتهم ومشاركتهم في اتخاذ القرارات، ولمصلحة البشر إذا ما استخدمت في النشاطات الإنتاجية ويضمن استمراريتها . وعبر التنمية البشرية كان الاهتمام بتنمية الموارد البشرية والاستثمار في التعليم لأهميته في زيادة الإنتاج ورفع إنتاجية العمل الفردية والاجتماعية كون التعليم يعد الركيزة الأساسية للتنمية البشرية ، ويستمد أهميته ودوره بوصفه القاعدة الأولية لتأهيل الأفراد وإكسابهم المعارف والخبرات ومواكبة الحديث بمجالات العلم والمعرفة لضمان الرفع من القدرات البشرية والانتفاع بهذه القدرات المكتسبة.

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في عدم مواكبة النظام التعليمي في مختلف مراحله لمتغيرات سوق العمل وأهداف وبرامج خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويتضح ذلك جلياً في ارتفاع الفاقد التعليمي (رسوب وتسرب) الذي يتدفق تجاه سوق العمل ، وهو ما يعبر عنه الهيكل التعليمي للمشتغلين ، حيث تشكل العمالة غير المؤهلة نسبة ٨٤,٢ ٪ من إجمالي المشتغلين ويظهر ذلك في انخفاض كفاءتها ومهارتها وعدم ملاءمتها لاحتياجات سوق العمل .

وفي المقابل فإن الهيكل التعليمي للعاطلين يوضح انتشار البطالة بين الخريجين بصورة أساسية ولاسيما بالنسبة إلى مخرجات التعليم الجامعي في التخصصات النظرية ، وهي تقل بصورة لافتة في التخصصات العلمية والتطبيقية .

إن تخلف نظام التعليم في اليمن ساهم أيضاً فى ارتفاع معدلات البطالة بين أوساط الخريجين لعدم تحديث وتغيير مناهج التعليم المختلفة وأوجد فجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل من العمالة الماهرة .

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى إبراز دور التعليم كأساس لتنمية الموارد البشرية ومدخل للتنمية الاقتصادية عبر قراءة لواقع التعليم في الجمهورية اليمنية من خلال السياسات والإجراءات التي حددت في الخطة الخمسية الأولى (١٩٩٦ - ٢٠٠٠ م) لإصلاح قطاع التعليم ، والصعوبات التي واجهت هذه العملية وأثر هذه السياسات والإجراءات في سوق العمل .

كما تهدف الدراسة إلى ضرورة إعادة النظر في فلسفة التعليم بمختلف مراحله ومستوياته ووضع سياسات تعليمية تعالج الخلل الهيكلي للنظام التعليمي وتحقيق التوازن بين التوسع الأفقي للتعليم لمواجهة النمو السكاني وتغيير وتحديث المناهج لإمداد سوق العمل بمخرجات تعليم تتمتع بالكفاءة والمهارة بما يتلاءم واحتياجاته .

منهج الدراسة .. قسمت الدراسة إلى الأقسام الآتية :

القسم الأول.. يستعرض أهمية التعليم والدور الذي يقوم به في إطار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعائد الخاص للأفراد منه ، وكذا العائد الاجتماعي من خلال مساهمته في الوصول للأهداف المحددة .

القسم الثانى.. يتناول دراسة واقع التعليم في اليمن من خلال دراسة وتحليل السياسات والإجراءات التي حددت في الخطة الخمسية الأولى (١٩٩٦ - ٢٠٠٠ م) للتعليم العام والتعليم الفني والتدريب المهني والتعليم العالي ، والمشاكل التي لا يزال يعاني منها قطاع التعليم.

القسم الثالث.. يستعرض علاقة مخرجات التعليم بسوق العمل عبر دراسة وتحليل نمو القوى البشرية وقوة العمل والمشتغلين خلال (١٩٩٦ - ٢٠٠٠ م) كما يتناول دراسة تحليلية للهيكل التعليمي للمشتغلين والهيكل التعليمي للعاطلين .

القسم الرابع.. يتناول سياسات التعليم وسوق العمل المستقبلية من خلال دراسة التوقعات التي حددت في الخطة الخمسية الثانية (٢٠٠١ - ٢٠٠٥ م) للسكان وقوة

العمل ، ومراجعة سياسات التعليم والإجراءات لتحديد الأولويات المطلوبة من كون التعليم حقا إنسانيا ووسيلة لإعداد البشر للعمل ، وأهمية الارتقاء بالتعليم الفني والتدريب المهني وتقويم فلسفة التعليم العالي .

وأخيراً تقدم خلاصة الدراسة التي تلخص مشكلة التعليم وعلاقته بسوق العمل في الاقتصاد اليمني والسياسات التعليمية والإجراءات المطلوبة لمواكبة المتغيرات في سوق العمل.

أولاً .. التعليم ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

التعليم عبارة عن استثمار في رأس المال البشري المتوقع دخوله إلى سوق العمل مستقبلاً ، أو في قوة العمل الموجودة فعلياً ، بهدف تزويدها بالمهارات والقدرات والإمكانيات لتأدية وظائفها بكفاءة تتناسب والتطور في تكنولوجيا وأساليب الإنتاج . وإذا كان التعليم يشكل حافزاً للأفراد في مختلف المجتمعات بهدف رفع كفاءتهم ومهارتهم من خلال تطوير معارفهم وقدراتهم فإن هذه المسؤولية لا يتحملها الفرد بل المجتمع ككل .

إن الدور الذي يلعبه التعليم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية يظهر من خلال:

١- نوعية التعليم وأثره الاقتصادي :

لقد تغيرت الصورة لقوى العمل ، فأهمية قوة العمل في النشاط الاقتصادي في أى مجتمع لا تكمن في الكم ، بل في النوع وهو ما يعكسه العائد الاجتماعي للتعليم في عنصر العمل بحيث يتلاءم والتطور السريع في تكنولوجيا الإنتاج والخدمات وأساليب العمل مما يعني أن عرض العمل ينظر إليه اليوم أساساً لكفاءته وليس لحجمه . فالأثر الاقتصادي لنوعية التعليم يتمثل في كونه:

أ - مؤشر أصحاب العمل في اختيار قوة العمل المناسبة .

إن تلاءم مخرجات التعليم من حيث الكفاءة والمهارة وطبيعة التغيرات في المستوى الإنتاجي المتطور باستمرار وبما يتناسب وطبيعة التغييرات التكنولوجية المستخدمة ، . يمثل مؤشراً وحافزاً لأصحاب العمل للحصول على احتياجاتهم من قوة العمل القادرة على مواكبة تلك التغييرات التكنولوجية وبالتالي إمكانية إدخال التكنولوجية

الحديثة والقدرة على الدخول في منافسة المنتجات المستوردة أو على المنافسة الخارجية ، خاصة إن أجر العامل المتعلم أعلى إلا أنه يظل أقل من أجر العامل في الدول الصناعية المتقدمة . كما أن مخرجات التعليم توفر إمكانية إحلال قوة العمل المحلية بدلاً من قوة العمل المستوردة وهو ما يشكل حافزاً آخر لأصحاب العمل في خفض التكلفة .

ب- انعكاس للمنافع الاجتماعية :

إن قياس منافع التعليم لا تنحصر في العلاقة بين الأجر المرتفع المتوقع الحصول عليه كمنفعة وعائد لمخرجات التعليم ، بل في أثره الاقتصادي حيث يؤدي التعليم إلى زيادة إنتاجية العمل الاجتماعية وانعكاس ذلك في زيادة كميات السلع والخدمات المتوفرة وبالتالي زيادة العوائد لأصحاب العمل مما يسهم في التوسع على طلب قوة العمل وهو ما يجعل من التعليم على المستوى القومي من ضمن متطلبات التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي وبالتالي زيادة الناتج القومي وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع .

٢- المساهمة في خفض معدلات البطالة :

كثيراً ما ينظر إلى التعليم بأنه أحد الإجراءات التي تحد من معدلات البطالة ، لأن الفرد المتعلم تتاح له فرصة أكبر في الحصول على وظيفة مقارنة بالفرد غير المتعلم . ففي ظل التطورات التكنولوجية والتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على مختلف الدول وخاصة النامية ، فإن المتاح من فرص العمل يتطلب مهارات وكفاءات عالية ، وهذا ما ساهم في ارتفاع الطلب على التعليم في مختلف الدول المتقدمة والنامية.

وكلما ارتبط التعليم باحتياجات سوق العمل فإن إمكانية الحصول على فرص عمل أفضل من ناحية الوظيفة التي سيشغلها الفرد أو الدخل الذي سيحصل عليه.

وفي المقابل فإن الأفراد غير المتعلمين سيواجهون صعوبات في الحصول على فرص العمل المناسبة والتي تتناسب وقدراتهم وهذا من الناحية النظرية سيعمل على رفع معدلات البطالة لقوة العمل غير المتعلمة والتي تفتقر للمهارة .

٣. الحد من النمو السكاني :

توجد علاقة ترابطية قوية بين التعليم والنمو السكاني فأهمية دور التعليم لا تقتصر على الناحية الاقتصادية بل والناحية الاجتماعية وخاصة في الدول النامية . فارتفاع مستوى الوعي الاجتماعي يمثل أهمية كبرى على المجتمع ، فالأسر المتعلمة أكثر استجابة لفكرة تنظيم النسل ، وبرامج الأسرة من الأسر غير المتعلمة.

فالزواج المبكر ورفض تنظيم النسل يسهمان في رفع معدل النمو السكاني وبالتالي تأثير ذلك في سوق العمل ، حيث يؤدي إلى اختلال العرض والطلب ، وهذا يظهر بوضوح في الدول النامية التي تعاني من ارتفاع في عرض العمل ومحدودية الطلب على عنصر العمل .

٤. إحدى سبل الحد من ظاهرة الفقر :

تتفق مختلف الدول على أن تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع يأتي من خلال التعليم لما يوفره من إمكانية الحصول على دخل مناسب ، وفي المقابل لم تهتم بقضية توزيع الدخل ، حيث ساهم النظام التعليمي إلى تفاقم مشكلة الفقر في هذه الدول النامية من خلال تفاوت الدخل بين الفئات المتعلمة وغير المتعلمة ، وهذا بدوره قد ساهم في عدم الاهتمام بالمعاهد الفنية والمتخصصة حيث اتجهت الغالبية العظمى من الشباب إلى الجامعات بهدف الحصول على الشهادة الجامعية مع عدم الاهتمام بطبيعة متطلبات سوق العمل من مخرجات التعليم الجامعي وبدلاً من أن يسهم التعليم في الدول النامية في الحد من الفقر فقد أصبح يشكل مصدر استنزاف للموارد المالية للدولة نتيجة انتشار البطالة في مخرجات التعليم المختلفة ، وعدم وجود أى عائد فردي أو اجتماعي للاستثمار في رأس المال البشري.

ثانياً .. واقع التعليم في الجمهورية اليمنية :

بعد التعليم أحد المتطلبات الأساسية في تنمية الموارد البشرية ، بوصفه القاعدة التي تستند إليها جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك عند الخطة الخمسية الأولى في الجمهورية اليمنية للمدة من (١٩٩٦ -٢٠٠٠ م) ، ومن منطلق تطوير

الخدمات التعليمية لتواكب التطور المستمر في التكنولوجيا الحديثة، وربط ذلك بالإصلاحات الاقتصادية الهيكلية للوصول إلى الأهداف الإنمائية المرسومة

فاحتياجات سوق العمل المتزايدة إلى المهارات والكفاءات وتلبية متطلبات التنمية للسنوات القادمة ، تطلبت الاهتمام بتطوير التعليم وتحديد أولوياته وعلى وفق هذه الحاجات .

١- التعليم العام:

انطلقت استراتيجية التنمية في قطاع التعليم من التزام الدولة بتأمين التعليم في المرحلة الأساسية لجميع المواطنين ، مع التركيز على رفع كفاءة التعليم في مراحله اللاحقة . وقد استهدفت الخطة الخمسية الأولى (الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٦ -٢٠٠٠ م) (ص ١٢٤ /١٢٥) .

- توفير فرص التعليم الأساسي لجميع الأطفال من الجنسين في سن التعليم .
- تشجيع ورعاية تعليم الإناث وخاصة في المناطق الريفية .
- رفع عدد الملتحقين في الصف الأول من التعليم الأساسي والتوسع في بناء الصفوف الدراسية للتعليم الثانوي .
- تحسين وتطوير برامج تأهيل وإعادة تأهيل المدرسين في مختلف المراحل.

ولتحقيق تلك الأهداف ، فإن سياسات الخطة التي وضعت للوصول لتلك الأهداف كانت على النحو التالي :

- الاستمرار في بناء وتحسين وصيانة المرافق التعليمية.
- رفع قدرات الإدارة المدرسية.
- الدفع بالقطاع الخاص في المساهمة في النشاط التعليمي .
- تطوير مفردات المناهج الدراسية .
- تزويد مدارس التعليم الأساسي والثانوي بوسائل التعليم الحديثة .
- تطوير جهاز التوجيه .
- تطوير قدرة الجهاز الإحصائي بوزارة التربية والتعليم ومعالجة الخلل في شبكة المعلومات من البيانات التربوية .

وخلال المدة من ١٩٩٥ / ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ م ارتفع عدد المقبولين في التعليم

الأساسي بنسبة زيادة بلغت ٢٠,٣ ٪ ، أما في التعليم الثانوي فقد ارتفعت النسبة إلى ٥٢,٦ ٪ ، فيما بلغت نسبة الزيادة في أعداد الملتحقين في التعليم الأساسي إلى ٢٨,٧٪، كما ارتفع عدد الملتحقين بالتعليم الثانوي بنسبة ٥٤ ٪ . أما مخرجات التعليم العام فقد ارتفعت خلال المدة نفسها بنسبة زيادة بلغت ٧٢,٤ ٪ في التعليم الأساسي و١٣٧,٧٪ في التعليم الثانوي كما ارتفع عدد معلمي التعليم الأساسي بنسبة ٢٣٪ والتعليم الثانوي بنسبة ٦٥,٨ ٪ ، أما نصيب التعليم من الإنفاق الحكومي فقد ارتفع بنسبة ٩,٣٪ ، كما يظهر في الجدول رقم (١)

جدول رقم (١)

تطور مؤشرات التعليم الأساسي والثانوي

تطور مخرجات التعليم العالي

	١٩٩٥ / ١٩٩٦ م		٢٠٠٠ / ٢٠٠١ م		متوسط النمو السنوي
	عدد	%	عدد	%	
خريجو الجامعات الحكومية في التخصصات العلمية والتطبيقية	١,٣٥٦	٩,٨	٢,٤٦٧	٧,٣	١٢,٧
خريجو الجامعات الأهلية في التخصصات العلمية والتطبيقية	———	———	٥٢١	١,٥	———
إجمالي خريجي الجامعات في التخصصات العلمية والتطبيقية	١,٣٥٦	٩,٨	٢,٩٨٨	٨,٩	١٧,١
خريجو الجامعات الحكومية في التخصصات النظرية	٨,٢٠٩	٥٩,٢	١٩,٣٦٢	٥٧,٠	١٨,٧
خريجو الجامعات الأهلية في التخصصات النظرية	———	———	٢,٠٨٦	٦,١	———
إجمالي خريجي الجامعات في التخصصات النظرية	٨,٢٠٩	٥٩,٢	٢١,٤٤٨	٦٣,١	٢١,٢
خريجو المعاهد التقنية المختلفة	٨,٣	٥,٨	١,٤٥٦	٤,٣	١٢,٦
خريجو معاهد المعلمين	٣,٥٠٠	٢٥,٢	٨,١٠٠	٢٣,٨	١٨,٣
مجموع خريجي التعليم العالي	١٣,٨٦٨	١٠٠	٣٣,٩٩٢	١٠٠	١٩,٦

المصدر : الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠١ -٢٠٠٥ م ، الجزء الثاني ص ٢٢٠

ومع النجاحات التي تم تحقيقها في زيادة أعداد الملتحقين بالتعليم العام من خلال الخطة الخمسية الأولى فقد أظهرت المؤشرات قصوراً واضحاً في العديد من جوانب التعليم العام تمثلت في الآتي:

- بلغت نسبة الالتحاق بالمدارس في الريف نسبة ٣٨ ٪ فيما بلغت نسبة الالتحاق

٨٠٪ في الحضر وذلك بسبب :

- اتساع المناطق الريفية وتشتت السكان .
- عمالة الأطفال في إطار الأسرة .
- محدودة مدارس البنات .
- ارتفاع الفاقد التعليمي السنوي من تسرب ورسوب حيث إن ٤٣٪ من الفوج الدراسي يتسرب قبل الوصول إلى الصف التاسع .
- يشكل المتسربون تدفقات لسوق العمل وهو ما يؤدي لظهور ظاهرة عمالة الأطفال وهو ما يعكس ارتفاع عدد الأميين في المجتمع وبالتالي انخفاض المستوى التعليمي للعمالة المحلية وانتشار ظاهرة الفقر نتيجة لتقاضي هذه الفئة أجورا لا تسد احتياجاتهم المعيشية .
- لازال نظام التعليم يعاني من اختلالات وصعوبات أهمها عدم مواكبة المناهج الدراسية لاحتياجات سوق العمل .

٢- التعليم الفني والتدريب المهني:

اليمن كسائر الدول العربية الأخرى التي اهتمت بالتعليم العام والأكاديمي على حساب التعليم الفني والمهني ، ولم يظهر الاهتمام به إلا عندما بدأت الحاجة في سوق العمل إلى الكفاءات والمهارات المتوسطة ، خاصة بعد أن تزايد حجم مخرجات التعليم الجامعي .

وبهدف زيادة عدد الملتحقين بالمعاهد الفنية والمهنية فقد استهدفت الخطة الخمسية الأولى ما يلي :

- تطوير ودعم معاهد التعليم الفني والمهني واستحداث التخصصات الجديدة ، وإدخال التقنيات الحديثة في برامجها بما يواكب التطورات التكنولوجية ويلبي حاجات سوق العمل .
- رفع نسبة الملتحقين في التعليم الفني والمهني من ٦,٧ ٪ عام ١٩٩٠ إلى ١٢ ٪ عام ٢٠٠٠ م من مجموع الملتحقين بالتعليم الثانوي .
- نشر الوعى بأهمية التدريب الفني والمهني ودوره في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتمكين الملتحقين من اختيار المجالات على وفق ميولهم .

- إشراك أصحاب العمل في رسم السياسات الخاصة بالتدريب المهني والفني .

وللوصول لتلك الأهداف ، فإن السياسات التي وضعت لذلك تمثلت في :

- تحديد نسب الطلاب الملتحقين بالمعاهد المهنية المتخصصة .
- التأكيد على ربط برامج التدريب ، من حيث النوعية والكثافة بمتطلبات التنمية الاقتصادية الاجتماعية .
- تطوير مناهج التدريب المهني والتقني بما يتماشى والمتغيرات الحديثة .
- رفع المستوى المهني والقدرات العلمية للكوادر واستخدام الحوافز لجذبهم .
- تفعيل دور صندوق التدريب المهني والفني لدعم العمليات التدريبية .

وعند نهاية الخطة الخمسية الأولى (١٩٩٦ - ٢٠٠٠ م) فإن النتائج التي تحققت هى كالآتي:

- ارتفاع عدد المعاهد ومراكز التعليم الفني والمهني من ٣٤ إلى ٣٧ مركزاً .
- زيادة عدد الملتحقين من ٧٧٨٩ إلى ١١ ألف طالب .

وهذه النتائج لا يمكن أن تقاس بأية حال من الأحوال بوصفها نجاحات ، حيث لا تزال نظرة المجتمع لهذا النوع من التعليم لا ترقى إلى مستوى الطموحات من وراء التوسع فيه ، فنسبة الملتحقين به لم تتجاوز ٢,٥ ٪ من إجمالي الملتحقين في التعليم الثانوي ، فيما بلغ عدد المتخرجين من التعليم الفني ١٤٥٦ طالباً و ١٨٠ طالبة فقط . بنسبة تخرج فني واحد مقابل ١٧ متخرجاً جامعياً فيما كانت الأهداف المرسومة تسعى إلى أن يكون التناسب ٤ متخرجين فنيين لكل متخرج جامعي . وهو ما ساهم في ارتفاع معدل البطالة في المجتمع.

إن أهم المشكلات التي يواجهها التعليم الفني والمهني تتركز في الآتي :

- محدودية الطاقة الاستيعابية .
- تشتت التبعية الإدارية لهذه المراكز بين العديد من الوزارات .
- نقص الكادر التعليمي والتدريبي وضعف مستوى تأهيله .
- القصور في الجوانب التطبيقية وفي مناهجه وتغليب المواد النظرية مما يضعف من مستوى المهارات والقدرات الفنية المكتسبة .
- عدم تلاءم مخرجات التعليم الفني مع احتياجات سوق العمل .

٢. التعليم العالي:

يعود نشأة التعليم العالي في اليمن إلى عقد السبعينات بافتتاح جامعتي صنعاء وعدن ، وقد أسهمت هاتان الجامعتان بدور متميز خلال عقدى السبعينات والثمانينات في تلبية احتياجات سوق العمل من التخصصات التي كانت مطلوبة من تلك المرحلة وعلى وفق خطط وبرامج التنمية الاقتصادية للشطرين آنذاك.

وخلال عقد التسعينات فإن التعليم العالي في اليمن قد تميز بالآتي :

- التوسع الأفقي من خلال إنشاء العديد من الجامعات الحكومية الجديدة حيث بلغ عددها سبع جامعات حتى عام ١٩٩٨ م .
- دخول القطاع الخاص بالاستثمار في التعليم العالي من خلال إنشاء ثمان جامعات خاصة ، وقد ترتب على هذا العدد الكبير من الجامعات العديد من الصعوبات ، ولمعالجة تلك الصعوبات فقد استهدفت الخطة الخمسية الأولى تطبيق السياسات والإجراءات الآتية :
- وضع معايير موضوعية لقبول الطلاب في الجامعات تتناسب ومتطلبات التنمية .
- تحديد الطاقة الاستيعابية للجامعات .
- الربط بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات التنمية وسوق العمل .
- الاهتمام بالتخصصات العلمية مقارنة بالتخصصات النظرية.
- إحلال الكادر اليمني محل الكادر الأجنبي في الجامعات اليمنية.
- الاهتمام بتطوير الإدارة الجامعية.
- تعزيز دور المجلس الأعلى للجامعات في الإشراف والرقابة على الجامعات الحكومية والأهلية .
- التركيز في البعثات للخارج على التخصصات التي تفتقر إليها الجامعات اليمنية.

ومع وجود السياسات والإجراءات التي جاءت في الخطة الخمسية الأولى ، إلا أن الخلل الهيكلي في نظام التعليم العالي تمثل في ارتفاع مخرجات الكليات النظرية على مخرجات الكليات العلمية وذلك كما يظهر في الجدول رقم (٢).

تطور مخرجات التعليم العالي

تطور مخرجات التعليم العالي

	١٩٩٥ / ١٩٩٦ م		٢٠٠٠ / ٢٠٠١ م		متوسط النمو السنوي
	عدد	%	عدد	%	
خريجو الجامعات الحكومية في التخصصات العلمية والتطبيقية	١,٣٥٦	٩,٨	٢,٤٦٧	٧,٣	١٢,٧
خريجو الجامعات الأهلية في التخصصات العلمية والتطبيقية	———	———	٥٢١	١,٥	———
إجمالي خريجي الجامعات في التخصصات العلمية والتطبيقية	١,٣٥٦	٩,٨	٢,٩٨٨	٨,٩	١٧,١
خريجو الجامعات الحكومية في التخصصات النظرية	٨,٢٠٩	٥٩,٢	١٩,٣٦٢	٥٧,٠	١٨,٧
خريجو الجامعات الأهلية في التخصصات النظرية	———	———	٢,٠٨٦	٦,١	———
إجمالي خريجي الجامعات في التخصصات النظرية	٨,٢٠٩	٥٩,٢	٢١,٤٤٨	٦٣,١	٢١,٢
خريجو المعاهد التقنية المختلفة	٨,٣	٥,٨	١,٤٥٦	٤,٣	١٢,٦
خريجو معاهد المعلمين	٣,٥٠٠	٢٥,٢	٨,١٠٠	٢٣,٨	١٨,٣
مجموع خريجي التعليم العالي	١٣,٨٦٨	١٠٠	٣٣,٩٩٢	١٠٠	١٩,٦

المصدر: الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠١ -٢٠٠٥) الجزء الثاني

إن الصعوبات التي ساهمت في الخلل الهيكلي لنظام التعليم العالي تعود إلى:

- تدفق مدخلات التعليم العام لمؤسسات التعليم الجامعي في ظل غياب سياسة واضحة للقبول في الجامعات .
- تدني كفاءة النظام الداخلي ، وهو ما انعكس في جمود المناهج التعليمية ، وعدم مواكبتها للتطورات العلمية قد ساعد على اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل .
- ضعف كمي ونوعي في الكادر التدريسي وخاصة في التخصصات الدقيقة .
- لا يزال ينظر إلى الإدارة الجامعية بوصفها إدارة حكومية وليست إدارة أكاديمية وهو ما قلل من تأديتها لوظائفها بالصورة المطلوبة .
- عدم الاهتمام بالبحث العلمي ونقص الموارد المالية اللازمة لذلك .

ثالثاً : علاقة مخرجات التعليم بسوق العمل :

١. قوة العمل والمشتغلون :

خلال المدة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ م كان للنمو السكاني أثر واضح في زيادة القوى البشرية ، وهم السكان في سن العمل (١٥ سنة فأكثر) ليرتفع العدد من حوالي ٧,٦ مليون في عام ١٩٩٥ م إلى ما يقرب من ٩,٣ مليون في عام ٢٠٠٠ م بمتوسط نمو سنوي بلغ ٤,٢ ٪ .

وهم ينقسمون على فئتين :

- السكان النشطين اقتصادياً (قوة العمل) حيث بلغ عددهم في عام ٢٠٠٠ م ٤,٢٧٤,٠٠٠ نشيطاً .
- السكان غير النشطين اقتصادياً وبلغ عددهم في عام ٢٠٠٠ م ٥,٠١٥,٠٠٠ غير نشيط .

وفي الغالب فإن الأسباب الرئيسية لعد العمل أو البحث عن عمل للسكان غير النشطين اقتصادياً يعود إلى :

- التفرغ للأعمال المنزلية وخاصة للإناث .
- التفرغ للدراسة .

إن نمو قوة العمل والمشتغلين خلال المدة ١٩٩٥ -٢٠٠٠ م يكمن في الأساس إلى :

- تزايد أعداد الخريجين من التعليم العام والجامعي والتخصصي .
- ارتفاع الفاقد التعليمي من رسوب وتسرب نحو سوق العمل .
- ارتفاع عدد غير الملتحقين بنظام التعليم والتدريب .
- ارتفاع معدل مشاركة الإناث الذين كانوا يخرجون عادة من تقدير قوة العمل .

ويوضح جدول رقم (٣) قوة العمل والمشتغلين ونمو القوة البشرية خلال المدة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ م.

جدول رقم (٣)

قوة العمل والمشتغلون

١٥ سنة فأكثر	١٩٩٥		٢٠٠٠		متوسط النمو السنوي %
	بالألف	%	بالألف	%	
السكان	٧,٥٦٠	١٠٠,٠٠	٩,٢٩٢	١٠٠,٠٠	٤,٢
ذكور	٣,٨١٤	٥٠,٤	٤,٦٥٤	٥٠,١	٤,١
إناث	٣,٧٤٦	٤٩,٦	٤,٦٣٨	٤٩,٩	٤,٤
قوة العمل	٣,٤٦٢	١٠٠,٠٠	٤,٢٧٤	١٠٠,٠٠	٤,٣
ذكور	٢,٧٩٣	٨٠,٧	٣,٢٢٠	٧٥,٣	٢,٩
إناث	٦٦٩	١٩,٣	١,٠٥٤	٢٤,٧	٩,٥
المشتغلون	٣,١٢٦	١٠٠,٠٠	٣,٧٦٥	١٠٠,٠٠	٣,٨
ذكور	٢,٤٩	٧٩,٧	٢,٧٩٨	٧٤,٣	٢,٤
إناث	٦٤٦	٢٠,٣	٩٦٧	٢٥,٧	٨,٧
معدل المشاركة	ـــــ	٤٥,٨	ـــــ	٤٦,٠٠	ـــــ
ذكور	ـــــ	٧٣,٢	ـــــ	٦٩,٢	ـــــ
إناث	ـــــ	١٧,٩	ـــــ	٢٢,٧	ـــــ

المصدر: الخطة الخمسية الثانية ج٢ . مرجع سبق ذكره

من خلال الجدول يلاحظ ما يلي :

- بسبب الظروف المعيشية الصعبة فقد ارتفع معدل مشاركة الإناث بنسبة ٤,٨ ٪ .
- انخفاض معدل مشاركة الذكور بنسبة ٤ ٪ .
- ارتفاع معدل البطالة.

٢. الهيكل التعليمي للمشتغلين :

كان للأهداف التي قامت عليها الخطة الخمسية الأولى وعبر السياسات التي تم اعتمادها لتحقيق تلك الأهداف أثر واضح في ارتفاع عدد الملتحقين بالتعليم ، وكذا في مخرجاته ، كما ساعد في خفض عدد المشتغلين من الأميين أو الذين يجيدون القراءة والكتابة .

ولكن لا ينبغي لنا أن تعد هذه الأرقام عبارة عن نجاحات تحققت ، فالحديث هنا عن ارتفاع عدد المشتغلين الذين تفاوت مستواهم التعليمي ، وليس عن مخرجات التعليم المختلفة،

والذين تتلاءم مهارتهم وكفاءتهم التي اكتسبوها من التعليم على وفق متطلبات سوق العمل.

إن النجاحات التي حققتها الخطة الخمسية الأولى في قطاع التعليم ، كانت نجاحات كمية وليست نوعية ، واليمن من ضمن الدول النامية التي تعاني بما يعرف"مرض الدبلوما " فنظام التعليم فيها لا يرتكز على توصيل المعرفة والمهارات للطلاب بقدر الاهتمام بشكل رئيسي بحجم المخرجات .

ومن هنا كان تركيز الطلاب على الكليات النظرية التي تمكنهم من سرعة الحصول على الشهادة الجامعية مما رفع من مخرجات التعليم الجامعي بصورة تجاوز به فرص العمل المتاحة.

كما أن عدم الاهتمام بالتعليم الفني والمهني يرجع في الغالب لأسباب سيكولوجية واجتماعية .

لكل هذه الأسباب لا يزال هناك نقص حاد في العمالة الماهرة والمتخصصة يقابلها فائض في العمالة غير الماهرة وشبه الماهرة ونقص في العمالة المهنية والفنية وأصحاب المؤهلات العلمية.

ومن خلال جدول رقم (٤) يمكن قراءة الهيكل التعليمي للمشتغلين خلال المدة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ م .

جدول رقم (٤)
توزيع المشتغلين حسب الحالة التعليمية والنوع (٪)

المهنة	١٩٩٥			٢٠٠٠			متوسط النمو السكاني		
	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
أمي	٥١,٦	٨٦,٨	٥٨,٣	٣٦,٩	٨٣,٣	٤٨,٣	٤,٥٠	٨,٠٠	٠,٣٠
يقرأ ويكتب	٢٦,٢	٥,٢	٢٢,٢	٢٩,١	٨,٢	٢٤,٠٠	٤,٣	١٩,٥	٥,٢
أساسي	١١,٦	٢,٦	٩,٩	١٥,١	٢,٣	١١,٩	٧,٥	٧,٠	٧,٥
معاهد وتدريب	٠,٨	٠,٥	٠,٨	١,٢	٠,٥	١,٠	٩,٩	٥,٩	٩,٤
ثانوية عامة	٥,٦	٢,٦	٥,٠	٩,٦	٢,١	٧,٨	١٤,٤	٥,٩	١٣,٦
معاهد فنية	٠,٥	٠,٠٠	٠,٤	١,٠٠	٠,٤	٠,٨	٦,٧	---	٩,٠٠
دبلوم ثانوي وما فوق	٣,٦	٢,٤	٤,٣	٧,١	٣,٢	٦,٢	١,١٧	١٥,٧	١٦,٩
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٢,١	٨,٩	٣,٥

المصدر: كتاب الخطة الخمسية الثانية ج٢، ص٢٦٨ .

ويلاحظ من الجدول السابق ما يلي :

- ارتفاع نسبة حملة شهادة التعليم الأساسي والثانوية العامة وما فوق .
- تغير طفيف في فئة العمالة المهنية (خريجي مراكز معاهد التدريب المهني) والعمالة الفنية (حملة الدبلوم الفني ما بعد الثانوية) .

٣. الحالة التعليمية للعاطلين:

أظهر مسح القوى العاملة لعام ١٩٩٩ م أن البطالة السافرة في الجمهورية اليمنية قد بلغت ١١,٥ ٪ من قوة العمل للفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر .

والبطالة بمفهومها السافر هم الأفراد والباحثون عن عمل والذين لا يبحثون عن عمل وإنما لديهم استعداد للعمل فيما لو عرضت عليهم فرصة عمل .

والجدول رقم (٥) يوضح البطالة السافرة على وفق نتائج مسح القوى العاملة لعام ١٩٩٩ م .

جدول رقم (٥)

الجنس	حضر	ريف	الإجمالي
ذكور	١٣,٦	١٢,١	١٢,٥
إناث	٢٩,٥	٤,٤	٨,٢
الإجمالي	١٥,٨	١٠,٠٠	١١,٥

المصدر : التقرير النهائي لنتائج مسح القوى العاملة لعام ١٩٩٩ م ص ٣٠

فيما قدرت معدلات البطالة على وفق مفهومها السافر للعام ١٩٩٤ م بنحو ٩,٣ ٪ ، ٩,٧ ٪ لعام ١٩٩٥ م وبلغت في عام ٢٠٠٠ م ١١,٩ ٪ .

والجدول رقم (٦) يعكس تطور البطالة السافرة خلال المدة من ١٩٩٥ -٢٠٠٠ م.

جدول رقم (٦)

تطور البطالة السافرة فى الجمهورية اليمنية

١٥ سنة فأكثر	١٩٩٥		٢٠٠٠		متوسط النمو السنوي %
	بالألف	%	بالألف	%	
المشتغلون	٣١٢٦	١٠٠,٠٠	٣٧٦٥	١٠٠,٠٠	٣,٨
ذكور	٢٤٩٠	٩٧,٧	٢٧٩٨	٧٤,٣	٢,٤
إناث	٦٣٦	٢٠,٣	٩٦٧	٢٥,٧	٨,٧
العاطلون	٣٣٦	١٠٠,٠٠	٥٠٩	١٠٠,٠٠	٨,٧
ذكور	٣,٣	٩٠,٢	٤٢٢	٨٢,٩	٦,٨
إناث	٣٣	٩,٨	٨٧	١٧,١	٢١,٤
معدل البطالة	—	٩,٧	—	١١,٩	—
ذكور	—	١٠,٩	—	١٢,١	—
إناث	—	٤,٩	—	٨,٣	—

المصدر: كتاب الخطة الخمسية الثانية ج٢، ص٣٦٩ .

لقد تمت الإشارة سابقاً إلى أن النجاحات التي حققتها الخطة الخمسية الأولى ١٩٩٥ - ٢٠٠٠ م ، لم تكن تجاحات نوعية في نظام التعليم بقدر ما كانت نجاحات كمية من خلال زيادة أعداد الملتحقين والمتخرجين ، وهو ما يلاحظ في ارتفاع معدل البطالة خلال المدة نفسها بنسبة بلغت ٨,٧ ٪ وهو ما يعني أن عدد الباحثين عن فرص للعمل قد ارتفع من ٣٣٦ ألف إلى ٥٠٩ ألف .

وتتوزع الحالة التعليمية للعاطلين كما جاءت في نتائج مسح القوى العاملة لعام ١٩٩٩ كالآتي:

- الحاصلون على شهادة التعليم الأساسي وما دونها ٧٨ ٪ من إجمالي العاطلين عن العمل .
- أميون أو يجيدون القراءة والكتابة ٦١ ٪ من المجموع الكلي للعاطلين .
- الحاصلون على دبلوم بعد الثانوية العامة ١٤,١ ٪ .
- الحاصلون على دبلوم بعد الثانوية العامة والحاصلون على الشهادة الجامعية ٦,٢ ٪ .
- الحاصلون على الشهادات الفنية ١,٧ ٪ .

وتأكيداً على عدم مواءمة النظام التعليمي في الجمهورية اليمنية لمتطلبات سوق العمل، فقد كانت نتائج مسح القوى العاملة في عام ١٩٩٩ م واضحة وجلية وتمثلت في الآتي:

- إن عدد العاطلين في المستوى الثانوي يشكلون ١٤,٦ ٪ من إجمالي العاطلين وحوالي ٥٦,٣ ٪ في تخصصات ثانوي أدبي ، ٢٨٪ ثانوي علمي ، ٩,٨ ٪ ثانوية عامة حديثة ، ٢,٢ ٪ تخصص ثانوي فني ومهني ،١,٦ ٪ ثانوي تجاري .
- يشكل عدد العاطلين من حملة الدبلوم ما بعد الثانوية ٢,١ ٪ من إجمالي العاطلين، وضمن هذه الفئة ٦٢,٣ ٪ تخصص معاهد المعلمين ١٧,٤ ٪ تخصصات العلوم الإنسانية ، ١٤,٢ ٪ تخصصات مهنية وتقنية ، ٣,٨ ٪ في تخصصات العلوم التطبيقية الهندسية ٢,٢ ٪ علوم طبيعية .
- كانت نسبة العاطلين من حملة الشهادات الجامعية وما فوق ٤,١ ٪ من إجمالي العاطلين منهم ٨١,٦ ٪ في تخصصات العلوم الإنسانية ، ٥,١ ٪ علوم تطبيقية وهندسية ، ٣,٩ ٪ علوم طبية ودوائية ، ٢,٢ ٪ علوم تطبيقية زراعية . (مسح القوى العاملة ص ٣٢)

إن القصور في النظام التعليمي لا يتركز في ارتفاع مخرجات التعليم في التخصصات النظرية فقط مع ما أظهرته الأرقام السابقة ، بل إن مخرجات التعليم في التخصصية العلمية والهندسية والتطبيقية أيضاً لم تواكب التطورات التكنولوجية واستمرت هذه المخرجات نمطية لمخرجات التعليم في العقدين الأخيرين .

خامساً .. سياسات التعليم وسوق العمل :

لا تزال سياسة التعليم في اليمن وإجراءات تنفيذها تنطلق من مشكلة النمو السكاني ، فخلال المدة من ١٩٩٤ حتى عام ٢٠٠٠ م نما السكان من ١٥,١ مليون نسمة إلى ١٨,٤ مليون نسمة بمعدل نمو بلغ ٣,٥ ٪ شكلت القوى البشرية ٤٦ ٪ من إجمالي السكان . ومع أن التوقعات التي تستند عليها الخطة الخمسية الثانية ٢٠٠١ -٢٠٠٥ في إمكانية خفض النمو السكاني إلى حدود ٣ ٪ سنوياً عند نهاية الخطة ، سيظل أثر الزيادة السكانية واضحاً في التدفقات نحو سوق العمل ، فالمتوقع أن تزيد القوى البشرية من ٩,٣ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ إلى ١١,١ مليون نسمة في نهاية عام ٢٠٠٥ م ، بزيادة صافية تبلغ ١,٨ مليون نسمة .

ويوضح الجدول رقم (٧) الزيادة في السكان وقوة العمل والمشتغلين الذين بلغوا (١٥ سنة فأكثر).

الجدول رقم (٧)

	٢٠٠٠		٢٠٠٥		صافي الزيادة	متوسط النمو
	بالألف	%	بالألف	%	بالألف	السنوي
السكان	٩,٢٩٢	١٠٠,٠٠	١١,١٠٠	١٠٠,٠٠	١,٨٠٨	٣,٦
ذكور	٤,٦٥٤	٥٠,١	٥,٥٠٠	٤٩,٥	٨٤٦	٣,٤
إناث	٤,٦٣٨	٤٩,٩	٥,٦٠٠	٥٠,٥	٩٦٢	٣,٨
قوة العمل	٤,٢٧٤	١٠٠,٠٠	٥,١٥٠	١٠٠,٠٠	٨٧٦	٣,٨
ذكور	٣,٢٢٠	٧٥,٣	٣,٧٨٤	٧٣,٥	٥٦٤	٣,٣
إناث	١,٠٥٤	٢٤,٧	١,٣٦٦	٢٦,٥	٣١٢	٣,٥
المشتغلون	٣,٦٥٧	١٠٠,٠٠	٤,٦٦١	١٠٠,٠٠	٨٩٦	٤,٤
ذكور	٢,٧٩٨	٧٤,٣	٣,٣٧٧	٧٢,٥	٥٧٩	٣,٨
إناث	٩٦٧	٢٥,٧	١,٢٤٨	٢٧,٥	٣١٧	٥,٨
العاطلون	٤٢٢	١٠٠,٠٠	٤٨٩	١٠٠,٠٠	٢٠	٠,٨
ذكور	٨٧	٨٢,٩	٤٠٧	٨٣,٢	١٥	٠,٧
إناث	—	١٧,١	٨٢	١٦,٨	٥	١,٢
معدل البطالة	—	١١,٩	—	٩,٥	—	—
ذكور	—	١٣,١	—	١٠,٨	—	—
إناث	—	٨,٣	—	٦,٠	—	—
معدل المشاركة	—	٤٦,٠٠	—	٤٦,٤	—	—
ذكور	—	٦٩,٢	—	٦٨,٨	—	—
إناث	—	&٢٢	—	٢٤,٤	—	—

المصدر: كتاب الخطة الخمسية الثانية ج٢، ص٢٩٧ .

يوضح الجدول السابق حجم الصعوبات التي ستواجه سوق العمل من جراء النمو السكاني وزيادة قوة العمل المتوقع تجاوزه لنمو السكان نتيجة لتدفقات مخرجات التعليم العام والجامعي ، يضاف لذلك تدفقات الفاقد التعليمي (رسوب وتسرب) وارتفاع حجم المشاركة النسائية . مما يجعل من مشكلة الفائض في قوة العمل قائمة لمحدودية فرص العمل المتاحة مستقبلاً ولضعف كفاءتها وكفاءة القائمين على توفير فرص العمل ، وهذا يدفع بهذا الفائض من قوة العمل إلى الانخراط في القطاع غير المنظم الذي استوعب في عام ١٩٩٩ م حوالي ٦٥ ٪ من إجمالي المشتغلين (استراتيجية التخفيف من الفقر ص ١٦)

ولكى تلبي سياسات التعليم احتياجات التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية وإمداد سوق العمل بالعنصر الكفء ، فإن تلك السياسات يجب أن يعاد النظر فيها وذلك من خلال :

١- التعليم كحق إنساني ووسيلة لإعداد عنصر العمل :

أ. التعليم كحق كفله الدستور:

منذ قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦١م واستقلال الشطر الجنوبي في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م، وحتى قيام دولة الوحدة في ١٩٩٠ م ، نصت كل الدساتير في اليمن على إتاحة فرص التعليم لأفراد المجتمع كافة دون استثناء . فهو حق إنساني لتلبية حاجات الأفراد والمجتمع على أساس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرسومة .

ونتيجة للأوضاع الاقتصادية التي عانت وتعاني منها اليمن والمتمثلة في شح الموارد الاقتصادية والنمو السكاني المرتفع واتساع مساحة انتشار السكان وصعوبة الوصول للتجمعات السكانية بسبب الطبيعة الجغرافية ، وتفشي الأمية بين أفراد المجتمع .

كل ذلك لم يحبط عزيمة الدولة اليمنية في جعل قضية التعليم تحتل المرتبة الأولى في كل برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وبلغ متوسط الإنفاق على قطاع التعليم والتدريب خلال المدة من ١٩٩٠ -٢٠٠٠ م حوالى ١٨ ٪ من أجمالي الإنفاق العام للمدة نفسها ، حيث كان التركيز يقوم على الكم عبر زيادة الطاقة الاستيعابية للمدارس والمعاهد والجامعات .

إن سياسات التعليم التي تستند على أحقية أفراد المجتمع عليها مراعاة إحداث تحول هيكلي في نظام التعليم لمواكبة التطورات وكذا الظروف الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع وهو ما يتطلب :

- تطبيق إلزامية التعليم الأساسي وبشكل متساو والحد من التسرب :

إن إصدار قانون حول إلزامية التعليم وخاصة للإناث ، يجب أن ينطلق من ظروف المجتمع اليمني من عاداته وتقاليده ، من الظروف الاقتصادية للأسرة اليمنية حتى يكون لمثل هذا القانون المردود الإيجابي وتحقيق الهدف المنشود ، كم أن إنشاء المدارس

قرب التجمعات السكانية يسهم في تذليل العديد من الصعوبات . حيث إن عمالة الأطفال تنتشر في اليمن خاصة في الفئة العمرية (٦ -١٤ سنة) وبلغت في العام ١٩٩٩م ٣٢٧ ألف وذلك لأهمية هؤلاء الأطفال في المساعدة في زيادة دخل الأسر ذات الدخل المحدود . فإن تقديم المساعدات المادية أو المالية وخاصة في المناطق التي تنخفض فيها معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي ، سيؤدي دوراً مهماً في رفع هذه المعدلات .

وكما يجب إشراك القطاع الخاص في هذه العملية من خلال المساهمة المباشرة في تقديم المساعدات للأسر الفقيرة لإرسال أبنائها للالتحاق بالتعليم الأساسي أو من خلال أموال الزكاة وذلك في تخصيص مبالغ للإنفاق على هؤلاء الأطفال والتخفيف من العبء المالي عن هذه الأسر . كما أن مساهمة المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية ومن خلال التنسيق بينها وبين وزارة التعليم ووزارة التخطيط حول طبيعة وحجم المساعدات المطلوبة تعد حافزاً مهماً في تطبيق إلزامية التعليم .

- التوسع في الطاقة الاستيعابية :

لمواجهة النمو السكاني وانتشار السكان ، فإن التوسع في بناء المدارس وبصورة خاصة مدارس البنات له أهمية في نشر التعليم وهو ما يتطلب نفقات كبيرة .

وبجانب المشكلات السابقة ، فقد شكلت الهجرة الداخلية عبئاً إضافياً على المدارس الموجودة في عواصم المحافظات وبالذات صنعاء وتعز وعدن ، وهذا الأمر يتطلب مواجهة المشكلات الآتية:

- إنشاء مدارس في المناطق التي لا تتوفر فيها مدارس وخاصة تلك التي تكون بعيدة عن عواصم المحافظات وبصورة أساسية مدارس البنات .
- توسيع المدارس الموجودة في المدن الرئيسية التي تواجه ضغوطاً كبيرة تتجاوز غالباً طاقتها الاستيعابية ، خاصة وأن هذه المدن لم تعد بها مساحات لإنشاء مدارس جديدة .
- إعادة ترميم المدارس الموجودة التي أنشئت في الستينات والسبعينات والتي

أصبحت تشكل خطراً على الطلاب نتيجة لقدمها أو إهمال صياتتها .

- توفير المستلزمات المدرسية من كتب ومختبرات ومعامل وملاعب .
- توفير مدرسين ومدرسات يتمتعون بالكفاءة المطلوبة وإعادة تأهيل المدرسين لمواكبة التطورات في مجال التعليم .
- تشجيع القطاع الخاص في المساهمة بإنشاء المدارس وليس في صورتها الحالية وتحديد رسوم الدراسة فيها بما يتناسب مع الشروط والمعايير المطلوبة .
- تفعيل دور وسائل الإعلام في التوعية بأهمية التعليم .

ويتطلب ذلك رسم سياسة واضحة تشترك الجهات في الحكومة والوزارات ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية كافة ، لتتبنى سياسة إعلامية تظهر فيها أهمية التعليم للفرد والأسرة والمجتمع .

ب . التعليم وسيلة لإعداد عنصر العمل:

في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ م ، الذي ركز على أن التنمية البشرية هى تنمية الناس ، وللناس وبالناس . تنمية الناس تعني الاستثمار في القدرات البشرية سواء بالتعليم أو الصحة أو المهارة ، وتنمية للناس تأكيد على النمو الاقتصادي الذي يحقق التوزيع بينهم على نطاق واسع وعادل ، وتنمية بالناس حيث يعطي كل إنسان الفرصة للمشاركة .

(تقرير التنمية البشرية ٩٨ ص ١١) .

إن دور التعليم لا يقتصر في القضاء على الأمية وهو ما يعرف في تقارير التنمية البشرية بمؤشر المعرفة (معدل القراءة والكتابة بين الكبار) بل أصبح له أبعاد كثيرة تقوم على تأهيل قوة العمل ، وفي تطوير تفكير الأفراد وسلوكهم .

إن التعليم كوسيلة لإعداد وتهيئة الفرد للعمل يعد استثماراً تعبر عنه المنافع التي يوفرها التعليم بتزويد الفرد بالمعارف والمهارات فتزيد من إنتاجيته عند التحاقه بالعمل ولمدة طويلة وهو ما يعني زيادة الدخل الذي سيحصل عليه والتوقع بمستوى معيشي أفضل.

وحتى يتحقق هذا الهدف ، فإن سياسات التعليم يجب أن تستند على :

- مؤشرات سوق العمل:

تعد مؤشرات سوق العمل المحدد للطلب على التعليم وذلك من خلال :

١- تحديد الحجم المطلوب من مخرجات التعليم .

٢- تحديد نوع التعليم .

- تخطيط الموارد البشرية :

يعد تخطيط الموارد البشرية مثالاً على شكل إدارة العرض في القطاع التعليمي ، وهو ما يتطلب تنسيق العرض الموجود من التعليم وإمكانية المواءمة في المخرجات المستقبلية مع متطلبات سوق العمل من العنصر البشري (أنور غالب ص ٧٤) ويتم ذلك من خلال :

١- التنبؤ باحتياجات برامج التنمية الاقتصادية من العمالة المؤهلة للسنوات القادمة.

٢- التنبؤ بتقدير احتياجات السوق من العمالة وفق فرص العمل مستقبلاً.

٣- تحليل التنبؤات حول العمالة المطلوبة وحجم العمالة التي ستخرج من سوق العمل.

وهكذا من خلال تخطيط الموارد البشرية يمكن تقويم التنبؤ بالاحتياجات من العمالة عبر النظام التعليمي الذي يجب أن يواكب التطورات في سوق العمل .

- تغيير المناهج الحالية للتعليم العام :

في ظل مناهج التعليم التقليدية والنمطية بما كان سائداً في الدول العربية التي قدمت المساعدات لليمن منذ قيام الجمهورية والقائمة على الحشو والتلقين للطلاب وانعدام الوسائل اللازمة فإن إعداد الطلاب وتهيئتهم للمشاركة في النشاط الاقتصادي وفق هذه المناهج التعليمية لا يمكن أن تحقق الأهداف المرجوة ، بل إن مخرجات التعليم العام كانت سبباً في ارتفاع العمالة غير الماهرة وارتفاع الفاقد التعليمي (تسرب ورسوب) المتدفق إلى سوق العمل وانتشار عمالة الأطفال .

ويجب أن نفرق بين تطوير المناهج وتغيير المناهج ، فلقد استمرت عملية تطوير المناهج ترتبط وفق كل تغيير حكومي فلم يحدث استقرار بها ، بل إنها ابتعدت كثيراً عن

الأهداف المرسومة والتي حددتها خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأصبحت أحد مصادر هدر المال العام .

أما التغيير فيقوم على استحداث مناهج حديثة تتوافق والأهداف الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية ، والاستفادة من خبرات البلدان الأخرى وخاصة بلدان جنوب شرق آسيا التي وضعت نظاماً وسياسات تعليم تلبي احتياجاتها من مخرجات التعليم وفق الاستراتيجيات التي وضعتها .

إن تحقيق توازن بين التعليم كحق كفله الدستور لأفراد المجتمع كافة ووسيلة لإعداد العنصر البشري للعمل مسألة ليست سهلة ولكنها غير مستحيلة طالما السياسات التعليمات وإجراءات تنفيذها تكون مبنية على الأهداف التي يجب أن تكون واضحة المعالم لواضعي السياسات الاستراتيجية للتعليم والمنطلقة من برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

- التوسع والتحديث في التعليم الفني والتدريب المهني :

كان للتقدم التكنولوجي مساهمة كبرى تمثلت في تقارب العمل الذهني والعمل العضلي ، فلم تعد المعلومات والمعارف حكراً على من يتفرغ سنين طويلة على مقاعد الدراسة ، وكان لاستخدام منجزات التقدم التكنولوجي دوره في تقليص الكثير من العمل اليدوي . وتحقيق ذلك يتطلب تغييراً جذرياً في مناهج الدراسة والتدريب وإعادة التدريب ، فوسيلة التلقين لم تعد تواكب التطور التكنولوجي كما أن جمود المناهج بدعوى ترسيخها لم تعد وسيلة مفيدة والانغلاق دون الانفتاح على عالم الإنتاج والبحث داخلياً وخارجياً أصبح شهادة عدم صلاحية لمهارات مكتسبة كانت مفيدة في السابق (علا محمد الخواجه ١٩٩٩ ص ١٣).

وقد واجه التعليم الفني في اليمن كما في كثير من الدول العربية من ضعف في الإقبال عليه وذلك لنظرة المجتمع إليه بوصفه أقل شأناً وأدنى مرتبة بسبب عادات وتقاليد المجتمعات العربية تجاه العمل العضلي . ولم ترتق هذه النظرة للتعليم الفني ودوره في الإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواكبته للتطورات التكنولوجية والأساليب الحديثة في العمل ، فلا يزال التعليم العام يحتل موقعاً متميزاً عن غيره .

ومع أن تجربة الشطر الجنوبي في أواخر السبعينات والثمانينات في دمج التعليم الفني والعام وتبني التعليم الشامل من خلال "نظام البولتكنيك"، إلا أن هذه التجربة قد أخفقت حيث سادت الآلية السابقة القائمة على التلقين وانعدام الوسائل التعليمية والتقنية المساندة للنظام التعليمي وكان سبباً في تكثيف المواد على الطلاب وتراجع المستوى العام للطلاب .

أما التدريب فيهدف إلى تعزيز قدرات الفرد وإكسابه المهارات لمواكبة التغيير في متطلبات العمل ولسد الهوة بين أنظمة التعليم التقليدية وسرعة التقدم التكنولوجي وأساليب العمل الحديث . فهو الوسيلة السريعة في اكتساب المهارات وتأهيل الأفراد لتلبية احتياجات سوق العمل .

إن سياسات التعليم الفني والتدريب المهني يجب أن تقوم على وفق الآتي :

- تقويم تجربة التعليم الشامل وإمكانية مواءمة التعليم العام والتعليم الفني بهدف إزالة النظرة الاجتماعية تجاه التعليم الفني .
- تصنيف وتوصيف الوظائف حيث يمثل ذلك الأساس العلمي في إعداد وتخطيط الموارد البشرية وربطه باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- إعادة النظر في مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني من حيث :
  - مناهج هذه المؤسسات ومدى توافقها مع متطلبات سوق العمل .
  - الوسائل المستخدمة ومدى مواكبتها لتطورات التكنولوجية .
  - الكادر التعليمي وكفاءاته بما يتلاءم والتطور التكنولوجي .
- ربط مخرجات التعليم الفني بالجامعات الذي سيشكل مدخلات للكليات المتخصصة مثل الهندسة والإدارة ، ... إلخ .
- توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء مؤسسات حديثة وتعزيز علاقاتها بالمنظمات الدولية التي يمكن أن توفر جزءاً من هذه الموارد المالية وتوفير الوسائل اللازمة التي ستسهم في تطوير هذه المؤسسات التعليمية بما يتلاءم والتغييرات التكنولوجية .
- إشراك القطاع الخاص ليس في إنشاء وإدارة وتمويل مؤسسات التعليم الفني

والتدريب المهني فقط ولكن في إفساح المجال لطلاب هذه المؤسسات التعليمية في التدريب الميداني والتطبيق العملي في مواقع العمل تحت إشراف اختصاصيين في مؤسسات القطاع الخاص بهدف الربط بين مؤسسات التعليم ومواقع العمل وذلك وفق برامج يتم التنسيق بين هذه الأطراف .

- إتاحة فرصة أكبر للإناث في المشاركة في برامج التدريب بما يتوافق وقدراتهن وميولهن .
- التقييم الشامل والمستمر للمناهج والتخصصات في مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني .
- إنشاء نظام معلومات ينطلق من خصائص العرض والطلب في سوق العمل يستند عليه نظام التعليم الفني والتدريب المهني .
- تقويم وتطوير فلسفة التعليم العالي :

إن الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي شكل العامل الأكبر تأثيراً في فلسفة التعليم الجامعي بما توفره الشهادة الجامعية من عائد خاص يعبر عنه الدخل المتوقع لحملة الشهادات الجامعية مقارنة بحملة الشهادات الأخرى وكذا من مكانة اجتماعية من خلال الوظائف التي يشغلونها . وفي المقابل عدم الاهتمام بالطلب الاقتصادي للتخصصات المطلوبة وفق احتياجات خطط التنمية وسوق العمل ، وهو ما جعل الغلبة للعلوم النظرية التي واجهت ضغوطاً في أعداد الملتحقين في الكليات النظرية ، حيث كان الاهتمام بالشهادة أكثر من التخصص وهو ما ساهم في وجود فائض كبير جداً من مخرجات التعليم الجامعي في التخصصات النظرية وانتشار البطالة بين أوساط الخريجين لعدم ملاءمة تخصصاتهم مع الوظائف المتاحة في سوق العمل .

ومن هنا تظهر أهمية تقويم وإعادة النظر لفلسفة التعليم الجامعي وفق خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية .

ويتطلب تطوير التعليم العالي تقويماً لفلسفة النظام التعليمي القائمة منذ سنوات وذلك بما حققه من إيجابيات ، وفي كيفية تعزيزها وتطويرها ، والسلبيات المترتبة عن ذلك وإمكانية تغييرها وفق الأهداف المطلوب تحقيقها .

وإذا كانت أهداف الخطة الخمسية الثانية (٢٠٠١ - ٢٠٠٥ م) في مجال التعليم العالي تنطلق من أهمية تطويره ليستجيب لمتطلبات المجتمع التنمية ويواكب تطورات وتغيرات العصر وتحدياته ، فإن تقويم فلسفة التعليم العالي تعد بداية مراجعة الاختلالات الهيكلية التي رافقته وإعادة النظر في سياسته بما يمكن من رفع كفاءة مخرجاته لتتوافق ومتطلبات سوق العمل وخطط التنمية .

إن الأهداف المطلوب تحقيقها عبر تقويم وتطوير التعليم العالي تتمثل في:

- تحقيق التوازن بين الطلب الاجتماعي على التعليم العالي والطلب الاقتصادي في ضوء المتغيرات التي حددتها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠١ -٢٠٠٥ م .
- إعادة النظر في التوسع الأفقي للتعليم العالي والاهتمام بتنوع مساراته بما يلبي حاجات سوق العمل من العمالة المؤهلة .
- إعادة النظر في التطور النوعي للتعليم العالي من خلال تحديث وتطوير مناهجه وتحسين الأداء الأكاديمي بهدف تحقيق التوازن بين التخصصات النظرية والتطبيقية.
- وضع سياسات لقبول الطلاب في الجامعات وفق احتياجات التنمية وسوق العمل والطاقة الاستيعابية لهذه الجامعات .
- مراجعة برامج ومناهج التعليم العالي من خلال الدراسات والأبحاث التي تقوم على تتبع الخريجين في مواقع العمل لتقويم مستواهم ، والحاجة لتطوير المناهج بما يتواكب والمتغيرات .
- تقويم أداء الجامعات الحكومية والخاصة بما يكفل كفاءة التعليم العالي وتطوره ، ومراجعة أوضاع هذه الجامعات والكليات مع ما يتطلب ذلك من إغلاق بعضها .
- التوقف عن إنشاء الجامعات أو كليات نمطية لما هو سائد في الجامعات الحكومية والخاصة حالياً وفي المقابل التوجه نحو إنشاء الجامعات المتخصصة لما يمثله ذلك من نقلة نوعية في تطوير التعليم العالي في المجالات العلمية والتطبيقية مع تقديم الدعم والتسهيلات اللازمة.

الخلاصة:

تستخلص الدراسة إلى أن هناك خللاً بين نظام التعليم والسياسات التي سادت خلال العقود الثلاثة الأخيرة كان السبب في اتساع الهوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل مما كان له أثر في الاقتصاد اليمني ، فالنظام التعليمي في اليمن قد وضع على أهداف محددة تمثلت في القضاء على الأمية المنتشرة في اليمن ، وإلى تلبية حاجة الجهاز الحكومي لشغل الوظائف الحكومية حيث كان القطاع الحكومي يعد القطاع الأساسي في استيعاب مخرجات التعليم .

ومن خلال تلك الأهداف فقد انصب الاهتمام في التوسع الأفقي للتعليم ، فيما كانت الدول الشقيقة والصديقة قد عملت على سد حاجات اليمن من المهندسين والأطباء وغيرها من التخصصات التي لم تكن محل اهتمام الحكومات آنذاك .

وشكل النمو السكاني عاملاً رئيسياً في استمرار سياسة التوسع الأفقي في التعليم دون مراعاة المتغيرات التي تطرأ في سوق العمل خلال مدة السبعينات والثمانينات وأوائل التسعينات يضاف إلى ذلك استمرار الحكومة في استيعاب مخرجات التعليم وتوفير فرص العمل.

وخلال التسعينات اتسعت الهوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل ، وهو ما يعكسه الهيكل التعليمي للمشتغلين ، يضاف لذلك توقف الحكومة عن توفير فرص العمل في جهازها الإداري الذي كان يستوعب مخرجات الكليات النظرية ، مما رفع من عدد العاطلين من حملة الشهادات كما ظهر في الهيكل التعليمي للعاطلين .

ومع الاهتمام الذي أخذ يتسع بالتعليم الفني والتدريب المهني والمطالبة بإصلاح التعليم العام وإعادة النظر في سياسة القبول بالجامعات وتخصصاتها ، إلا أن النمو المتزايد للسكان قد حال دون تنفيذ ذلك كما أن نظرة المجتمع للتعليم الفني والمهني ظلت قاصرة يعزز هذه النظرية مستوى الملتحقين بهذا النوع من التعليم والعائد المادي منه كل ذلك انعكس في نمو الطلب الاجتماعي للتعليم الجامعي لأهميته المادية والاجتماعية للمتخرج وأسرته .

ولمعالجة تلك المشكلة جاءت الخطة الخمسية الأولى ١٩٩٦ -٢٠٠٠ م ، حيث تم تحديد الصعوبات والتحديات والأهداف المطلوب تحقيقها ، ومع محدودية النجاحات

التي حققتها هذه الخطة ، فقد جاءت الخطة الخمسية الثانية (٢٠٠١ -٢٠٠٥) وكانت أكثر تركيزاً ووضوحاً عند الوقوف أمام الصعوبات والتحديات ووضع الحلول التي عبرت عنها السياسات والإجراءات المتخذة لتطوير القطاع التعليمي ولحل مشكلة التعليم وعلاقته بسوق العمل .

إن المشكلة الأساسية لنظام التعليم في اليمن أصبحت في كيفية الحد من التوسع الأفقي فيه والاهتمام بنوعيته ، كما أن سياسات التعليم يجب أن تكون متوافقة واحتياجات سوق العمل والمشروعات المستقبلية ، وإذا كانت الاستراتيجية الوطنية لإصلاح التعليم تسعى إلى مخرجات تعليم مولدة لفرص العمل لا باحثة عن فرص العمل، وهو ما يتطلب إيجاد توازن بين التعليم كحق يكفله الدستور والتعليم كوسيلة لإعداد وتهيئة عنصر العمل للدخول إلى سوق العمل .

وتطوير التعليم الفني والتدريب المهني لا يكمن في التوسع في عدد هذه المؤسسات التعليمية وإن كان مطلوباً بشدة غير أن الاهتمام بنوعيته وتحديث مناهجه وتوفير الوسائل اللازمة لمواكبة التطورات التكنولوجية وتغيرات الطلب في سوق العمل ، ودراسة إمكانية الارتقاء بهذه المعاهد لتشكل مستقبلاً مدخلاً للجامعات وخاصة في الكليات العلمية والتطبيقية .

وتحتل قضية تقويم وتطوير فلسفة التعليم العالي والاهتمام بتحديث مناهجه وإعادة النظر في سياسات القبول ودعم وتطوير البحث العلمي وتوسيع مجال العلوم التطبيقية سيشكل نقلة نوعية في علاقة التعليم بسوق العمل .

إن مواكبة التعليم لمتغيرات سوق العمل ستظل مستمرة طالما أن تطور العلوم التكنولوجية لن يتوقف . ومن ثم فإن هناك حاجة ماسة إلى إجراء الدراسات والبحوث لكل التغيرات التي تحدث في سوق العمل وإمكانية مواكبة التعليم لهذه التغيرات لتضييق الفجوة بينهما .

المراجع:

١ ـ الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٦-٢٠٠٠ م) .

٢ ـ الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية ، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠١ -٢٠٠٥ م) الجزء الثاني .

٣ ـ الجهاز المركزي للإحصاء ، التقرير النهائي لنتائج مسح القوة العاملة ١٩٩٩ نوفمبر ٢٠٠٠ م .

٤ ـ الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية استراتيجية التخفيف من الفقر (٢٠٠٣ -٢٠٠٥ م)

٥ ـ الجمهورية اليمنية ، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٨ م .

٦ ـ علا محمد الخواجه . دور نظام التعليم والتدريب المهني في النهوض بالعمالة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي ، جامعة القاهرة ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، نوفمبر ١٩٩٩ م .

٧. اقتصاديات التعليم ، وترجمة د . أنور غالب السعيد ، منشورات عمادة البحث العلمي عمان - الأردن ٢٠٠٠ م .